ثم قال تعالى اذا اقسموا ليصرمنها وقال اقسمتم لاتبلغكم الله وقالت عائشة امرأة
عبد الله بن ابي بكر ﷺ واقسمت لاتنفك عيني سخية ﷺ على كريم ولاتنفك جلدتي
الخمرة والشهادة يمين قال الله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد
انك لرسول الله ثم قال اتخذوا ايمانهم جنة وعذروا والشافعي لا يصر حالفا بذلك
الله لجواز ان لا يريد ذلك الا ان هذا خلاف الظاهر فلا يعتبر وكذلك قوله وعهد
الله وميثاقه وعلي نذر او نذر الله لقوله تعالى واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا
تنقضوا الايمان بعد توكيدها والميثاق في معنى العهد قال تعالى والذين ينقضون
عهد الله من بعد ميثاقه وقال عليه السلام النذر يمين وكفارته كفارة يمين وان قال
ان فعلت كذا فانا يهودي او نصراني او كافر فهو يمين استحسانا لما روي جابر
بن زيد عن ابن عمر ان النبي عليه السلام سئل عن رجل قال هو يهودي او نصراني او بريء
من الاسلام ان فعل كذا ثم حنث قال عليه السلام كفارته يمين وهو قول
الشافعي ان لا يكون يمينا لانه حلف بمعصية فصار كقوله انا زان او شارب خمر
ووجه الفرق ان الشرب والزنا قد يباح للمضطر وعند الخصم والاكراه والكفر
لا يستباح فصار كرمة اثم الله التي لا يستباح هتكها وان قال فعلي غضب
الله وسخطه او انا زان او شارب خمر او اكل ربا فليس بحالف لان غضب
وسخطه عقابه فكأنه قال علي عقاب الله فلا يكون حالفا واما الزنا والخمر
والربا فليست حرمتها على التأبيد بخلاف حرمة اثم الله على ما مر وفي
اليمين عتق يرقبه يجري فيها ما يجري في الظهار لقوله تعالى او تحرير رقبة
عن قيد الايمان وعنده على ما مر في الظهار وان شاء كساه عشرة مساكين
تعالى او كسوتهم كلوا واحد ثوبا فما زاد ينطلق عليه اسم الكسوة اذا كان
فيه الصلوة لان الكسوة شرط جواز الصلوة فجوازها دليل عليه وهو
شاء اطعم عشرة مساكين كما لا طعام في كفارة الظهار
مساكين فان لم يقدر على واحد من الثلثة

من بعد صيام ثلثة ايام متتابعات فصار كالروايتين عن
ابي علي وان لم يثبت فرانا فان قدم الكفارة على الحنث لم يجزه لانه تعجيل بالحنث
وهو الذي قبل وجوبه بمحال وقوله علي من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر
عن يمينه ثم ليات الذي هو خير معارض بقوله فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه
فلا يتحقق للشافعي ان لا يجوز الصوم قبل الحنث بالاجماع فكذا الحلال لان الحرام
حلف على معصية مثل ان لا يصلي او لا يكلم اباه او لا يقتل فلانا فمنع الحنث ويكفر
عن يمينه من حلف ان يعصي الله فلا يعصيه واذا حلف الكافر بحلف ثم حنث
في حال الكفر او بعد اسلامه فلا حنث عليه لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
يغفر لهم ما قد سلف ولان يمينه لا تنعقد حتى الصوم فيرى في حق الحلال الاخر وعند الشافعي
تنعقد يمينه فان حنث في حال الكفر كفر بالحلال الثلث ينوي الصوم وان حلف
في حال الاسلام كفر بالصوم لما روي ان عمر بن ذر رضي الله عنه كان يفتي ليلة فسأل
النبي عليه السلام ان يذكر له وهو محمول على الاستحباب وبه نقول ومن حرم على نفسه
شيئا مما يملكه ليصير محرما وعليه ان يستحيه كفارة يمين لقوله تعالى يا ايها
النبي لم تحرم ما احل الله لك ثم قال قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم سمى التحريم يمينا
وان قال كل حل علي حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك
لان اللفظ يحتمل جميع المباحات فلو حمل على عمومه لحنث في الحال لما التفسخ
في العينين وهو القياس وهو اختيار زفر لان هذا من المباحات لان
ظاهره لا يصير يمينه فلا يدخل وسعه فحملناه على الطعام والشراب
لها قوام الحياة واذا نوى غير ذلك يصدق فيه لاحتمال اللفظ له ومن
نذر مطلقا فعليه الوفاء لقوله عليه السلام من نذر وسمى فعليه الوفاء بما سمى وان
شرط شرطا وجد الشرط فعليه الوفاء بنذره للحديث وهو مذهب
وعن ابي حنيفة رجع عن ذلك وقال اذا قال ان فعلت كذا
صدقة فما املكه اجزاه من ذلك كفارة يمين وهو قول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)